

المملكة المغربية

ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱⵜ



رئيس الحكومة

ⵏⵓⵎⵎⵓⵔ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱⵜ

تنفيذ البرنامج الحكومي برسم السنة الأولى

أبريل 2017 – أبريل 2018

يونيو 2018

المملكة المغربية

ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⵎⵎⵓⵔ



رئيس الحكومة

ⴰⴳⴷⴰⵢ ⵏ ⵓⵎⵎⵓⵔ

تنفيذ البرنامج الحكومي برسم السنة الأولى

أبريل 2017 – أبريل 2018

يونيو 2018

الفهرس

5	توطئة
5	تعاقد سياسي
5	رؤية اصلاحية واضحة و مخطط عملي
7	تعزيز الخدمات الاجتماعية و تحقيق التنمية الاقتصادية
9	المحور الأول: العناية بالخدمات الاجتماعية الموجهة للمواطن وتقليص الفوارق
11	البدء في تنفيذ مستلزمات الرؤية الوطنية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي
15	إعداد مخطط الصحة في أفق 2025 والبدء في تحسين العرض الصحي
16	التنمية القروية وسد الفوارق المجالية
17	دعم التماسك الاجتماعي وحماية الفئات الهشة
18	توفير السكن اللائق
18	العناية بالشباب والرياضة
18	تنشيط الحركة الثقافية وتنمين الموروث الثقافي
19	المحور الثاني: دعم المقاولات وتحفيز التشغيل والرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني
21	دعم المقاولات الوطنية وتقوية تنافسياتها
22	تحريك عجلة الاستثمار وتنافسية الاقتصاد
23	تحفيز التشغيل
24	مواصلة جهود التصنيع
25	رفع تنافسية القطاع الفلاحي والصيد البحري
26	تقوية العرض السياحي
27	دعم الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
27	تعزيز البنيات التحتية
28	تنمية العرض المائي
28	مواصلة النموذج الطاقوي المغربي وتحديث القطاع المعدني
29	التقدم في تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة
31	المحور الثالث: الحكامة الجيدة وتعزيز الحريات ومحاربة الفساد
33	تعزيز حقوق الانسان
34	تطوير الخدمات القضائية
35	تفعيل الجهوية المتقدمة
35	تسريع وتيرة البرامج المجالية
36	إرساء آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية
36	دعم ومواكبة المجتمع المدني
36	إصلاح الإدارة وتحسين الخدمات الإدارية
37	ترسيخ الحكامة ومحاربة الفساد والرشوة
39	بعض أولويات السنة الثانية من العمل الحكومي

توطئة

تعاهد سياسي

حازت الحكومة ثقة البرلمان بناء على برنامجها الحكومي للولاية بأكملها، وهو ما يعتبر تعاقدا سياسيا بين الحكومة وبين ممثلي الأمة، ومن خلالها تعاقدا مع المواطنين، يستلزم ربط المسؤولية بالمحاسبة، مع تفعيل الآليات الدستورية والقانونية لذلك.

وبعد إصدار وثيقة 120 يوما، 120 إجراء، وبعد مرور السنة الأولى من ولايتها، اختارت الحكومة أن تتواصل مباشرة مع المواطنين، ومع كافة الشركاء والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، من خلال إصدار تقرير عملها للسنة الأولى، وعقد سلسلة من اللقاءات والمحطات لعرضه.

وتعتبر السنة الأولى مدة كافية لتقديم إجابات أولية عن كبرى الأسئلة التي لامست مختلف المجالات السياسية والحقوقية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية....

ورغم الظرفية السياسية الحرجة التي طبعت مرحلة ما قبل تشكيل الحكومة وتنصيبها يوم 26 أبريل 2017، فإن الحكومة، ومنذ الأشهر الأولى من توليها مسؤولية تدبير الشأن العام، اعتمدت منهجية عمل واضحة المعالم، مكنتها من التعرف على انتظارات المواطنين، والتفاعل الإيجابي مع المطالب الملحة، متداركة التأخر في الانطلاق، ورافعة شعار: «الإنصات والإنجاز».

رؤية اصلاحية واضحة و مخطط عملي

الهدف هو تعزيز الأمل والثقة لدى المواطنين و الشركاء، من خلال الاستجابة للمطالب المطروحة، إما باستكمال أورش الإصلاح المفتوحة وتطويرها، أو بإطلاق أورش جديدة من شأنها تحسين الوضعية الاجتماعية للفئات الهشة، والرقى بمستوى الطبقات المتوسطة ودعم القدرة الشرائية للمغاربة، دون إغفال تحسين المناخ للمستثمرين وللمقاولات، خصوصا الصغرى منها والمتوسطة.

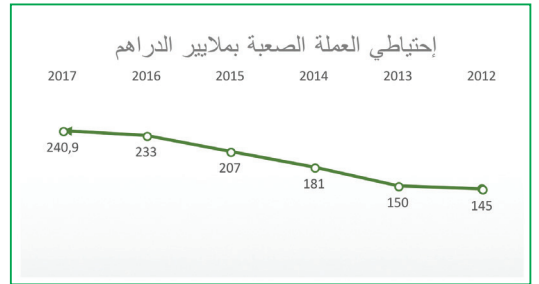
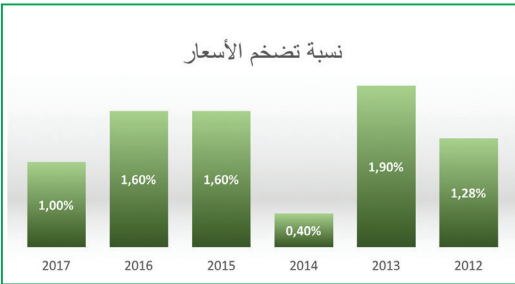
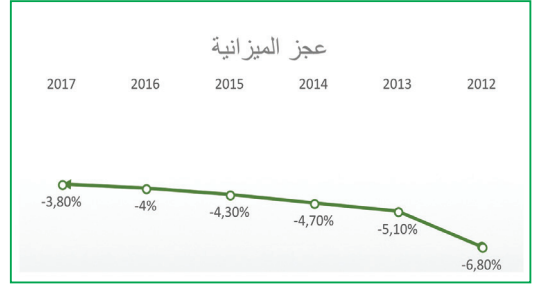
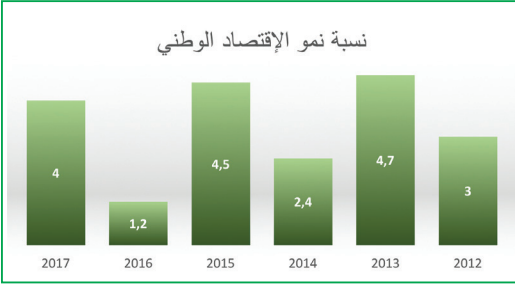
إنه رهان تعبأت الحكومة، بكل مكوناتها، لكسبه خلال مدة ولايتها، بالانطلاق من رؤية واضحة للإصلاح واعتماد تصور مفصل بشأن التدابير الواجب اتخاذها، وأيضا بتماسك أغليبتها والاشتغال الجماعي بين جميع القطاعات، كل حسب مجال تدخله. كما أولت الحكومة عناية خاصة لرفع مستوى الالتقاءية بين السياسات العمومية والبرامج القطاعية وتنسيق تنفيذها.

إن الحكومة ستمضي قدما في طريق الإصلاح الذي يعود بالنفع على الوطن بجميع فئاته وشرائحه، معتمدة على مبدأ التشاركية، ليس فقط مع مكونات الأغلبية، بل مع جميع المؤسسات، ومع المعارضة والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

لقد التزمت الحكومة بتنزيل وتنفيذ برنامجها الحكومي، الذي يحدد أولويات عملها، بانسجام تام بين مكوناتها، وهو الانسجام الذي ساهم التوقيع على ميثاق الأغلبية في توطيده.

مؤشرات الثقة

- 4,1% نسبة النمو سنة 2017، مقابل 1,6% سنة 2016؛
- 3% نسبة عجز الميزانية المتوقعة عام 2018 و 3,5% عام 2017؛
- 0,7% نسبة تضخم الأسعار سنة 2017، و هي أضعف نسبة في المحيط الجهوي.
- 24 مليار درهم هو الاحتياطي من العملة الصعبة برسم سنة 2017.



تعزيز الخدمات الاجتماعية و تحقيق التنمية الاقتصادية

تمكنت الحكومة، وبعد مرحلة صعبة، وبفضل إرادتها من أن تنطلق في مهامها وفق خارطة طريق واضحة، منطلقها خدمة المواطن والمقاولة ومحاربة الفوارق، باعتبارها حكومة الإنصاف الاجتماعي وخدمة المواطن، وحكومة تعزيز مناخ الثقة رغم الصعوبات والإكراهات، وحكومة مواجهة التحديات وتحقيق الإنجازات.

وهكذا، فإن ما حققته الحكومة خلال سنتها الأولى، يترجم تشبثها بالوفاء بالتزاماتها المتضمنة في برنامجها الحكومي، ويدل على التقدم التصاعدي في الإنجاز واثمين المكتسبات. إنها حصيلة سنة فقط، لكنها مؤسسة وغنية، مصنفة بحسب ثلاثة محاور أساسية:

- خدمة المواطن؛
- خدمة المقاولة والتشغيل وتنافسية الاقتصاد الوطني؛
- الحكامة الجيدة والحريات ومكافحة الفساد.

يتضمن هذا التقرير خلاصة للإنجازات التي حققتها الحكومة خلال هذه الفترة، مستخرجة من التقرير التركيبي، الذي ساهمت في إعداداته جميع القطاعات الحكومية، والذي يعكس مدى تقدم تنفيذ البرنامج الحكومي.

بالإضافة إلى هذه الخلاصة، وإلى التقرير التركيبي لتنفيذ البرنامج الحكومي، فإن كل قطاع على حدة يتوفر على حصيلة قطاعية مفصلة.

المحور الأول:

العناية بالخدمات الاجتماعية الموجهة

للمواطن وتقليص الفوارق

البدء في تنفيذ مستلزمات الرؤية الوطنية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي

يعتبر ورش إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي ثاني أولوية وطنية بعد الوحدة الترابية، وتتوفر الحكومة على رؤية واضحة وبرنامج عمل للمضي قدما في إتمام هذا الورش، ولقد بذلت الحكومة مجهودات دؤوبة من أجل سد الخصاص في الموارد البشرية، خفض نسبة الاكتظاظ في الأقسام وتجهيز وتحديث المؤسسات التعليمية ورفع أعداد الطلبة المستفيدين من المنحة وفتح عشرات المسالك الممهنة الجديدة الجامعية.

التربية الوطنية

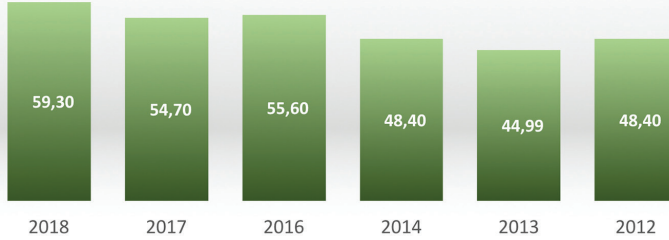
- تشغيل 55000 أستاذ متعاقد برسم سنتي 2017 و2018، للعمل على سد الخصاص في الموارد البشرية؛
- خفض نسبة الاكتظاظ في المدارس بشكل ملحوظ خصوصا في المرحلة الابتدائية، إذ بلغ معدل عدد التلاميذ في أقسام السنة الأولى ابتدائي 25 تلميذا، كما أن 92% من أقسام هذا المستوى تضم أقل من 35 تلميذا؛
- إطلاق برنامج وطني واسع لتجهيز وتحديث المؤسسات التعليمية؛
- الانتهاء من أشغال إصلاح البنيات ب 668 مؤسسة و 1151 مؤسسة في طور الإنجاز من أصل 1819 مؤسسة مبرمجة برسم سنة 2017؛
- مجهود مقدّر لتعويض البناء المفكك بالصلب من خلال انتهاء الأشغال ب 55 مؤسسة و 854 مؤسسة في طور الإنجاز من أصل 944 مؤسسة مبرمجة برسم سنة 2017؛
- فتح 56 داخلية جديدة خلال الموسم الدراسي 2017-2018 (أي بزيادة 7%)؛
- الزيادة في ميزانية برامج الدعم الاجتماعي المخصصة لقطاع التعليم، وانتقالها من 1,2 مليار درهم في موسم 2016-2017 إلى 1,5 مليار درهم خلال الموسم الحالي (2017-2018)، أي بزيادة تقدر ب 25%؛
- اقتناء 379 حافلة للنقل المدرسي خلال الموسم الحالي (أي بزيادة 14% مقارنة مع الموسم الفارط)؛
- توزيع 29729 دراجة هوائية على تلاميذ العالم القروي خلال الموسم الحالي (أي بزيادة 13% مقارنة مع الموسم الفارط)؛
- فتح 8 مدارس جماعية خلال الموسم الدراسي 2017-2018؛

- إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتعميم التعليم الأولي ودمجه في التعليم الابتدائي في أفق 2027/2028؛
- تجاوز عدد المستفيدين من برنامج محاربة الأمية 734000 خلال موسم 2016-2017؛
ضمنهم 302699 مسجلين في برامج محو الأمية المؤطرة من قبل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛

مؤشرات الثقة

- 9% زيادة في ميزانية وزارة التربية الوطنية لتصل إلى 59.29 مليار درهم؛
- 99,1% نسبة التمدد بالابتدائي 2017-2018؛
- 25 تلميذ في أقسام السنة الأولى ابتدائي، و 35 تلميذ في 92% من أقسام الابتدائي؛
- 35000 أستاذ استفادوا من التشغيل بالتعاقد خلال 2016-2017 و 20000 متعاقد للموسم الدراسي المقبل.

ميزانية التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي (بملايير الدراهم)

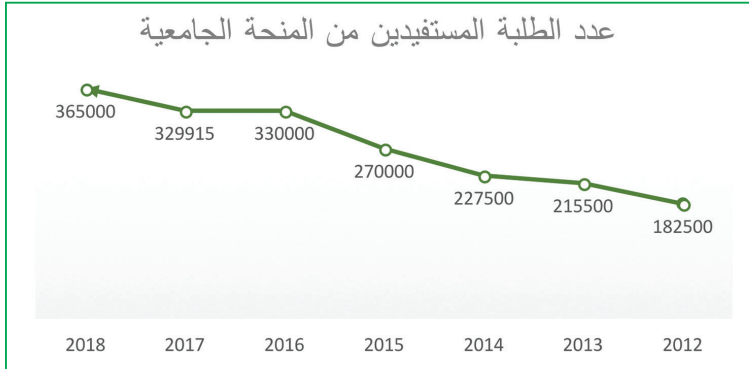


- رفع ميزانية الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية بنسبة 13% بين سنتي 2017 و2018 لتعزيز دورها.

التعليم العالي

- إعادة بناء الخريطة الجامعية الوطنية لتتلاءم مع الجهوية المتقدمة، مع اتخاذ كافة الإجراءات العملية اللازمة لتدبير المرحلة الانتقالية مع إصدار مرسوم لذلك؛

- ارتفاع عدد الطلبة الممنوحين إلى 360000، أي بزيادة 30000 طالب جديد في موسم 2017-2018، وبغلاف مالي إجمالي فاق 1,5 مليار درهم، مع اعتماد مرسوم جديد يعزز الشفافية وتكافؤ الفرص؛



- الرفع من عدد الطلبة الجدد بالمؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المحدود بنسبة 20% برسم السنة الجامعية 2017-2018، وب 30 % في 2018-2019 مما أسهم في توفير 800 مقعد بيداغوجي إضافي؛
- تقوية البعد المهني بالجامعة المغربية، باعتماد أزيد من 210 مسلكا ممهنا (إجازة مهنية وماستر متخصص)، برسم السنة الجامعية 2017-2018؛
- إعطاء الانطلاقة للإجازات الجامعية في مجال التربية في علاقتها بمختلف التخصصات والتي تفتح الباب لمهن التربية والتكوين، بهدف تكوين 200 ألف مدرس في أفق 2030؛
- إعطاء الانطلاقة لمشروع إرساء المنصة الإلكترونية المغربية للتعليم عن بعد (الدروس المفتوحة والمكثفة عبر الانترنت MOOCs، وللدورات الخاصة الصغيرة عبر الانترنت SPOCs)؛
- بلغت الطاقة الاستيعابية الإجمالية بالأحياء الجامعية نهاية 2017، أزيد من 64000 سرير، وذلك مع افتتاح ملحقة الحي الجامعي بمكناس، والحي الجامعي بالناظور، وانتهاء أشغال بناء الحي الجامعي بآسفي والشرط الأول للحي الجامعي بأكادير؛
- تطور الطاقة الإيوائية للإقامات الجامعية المحدثّة بشراكة مع القطاع الخاص بنسبة 14%؛

- تعزيز بنيات الاستقبال الجامعية، إذ تم استلام 18 مدرجا، والانتهاء من الأشغال بكلية الطب والصيدلة بأكادير وكلية الطب والصيدلة بطنجة، وبالمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بالداخلة، واستلام الشطر الأول للمؤسسة الجامعية بالسمارة، والشطر الأول بالمدرسة العليا للتكنولوجيا ببني ملال؛
- مراجعة نظام التغطية الصحية للطلبة بإصدار مرسوم جديد واستراتيجية جديدة للتواصل من أجل الرفع من عدد المستفيدين.

التكوين المهني

- استفادة حوالي 11000 متدربة ومتدرب في التكوين المهني من منحة دراسية سنة 2017 بنفس شروط وآليات المنحة الجامعية، وذلك في أفق تمكين 70000 متدرب بغلاف مالي قيمته 400 مليون درهم؛
- الرفع من الطاقة الاستيعابية لمنظومة التكوين المهني بفتح 15 مؤسسة جديدة سنة 2017 و 6 مؤسسات سنة 2018.

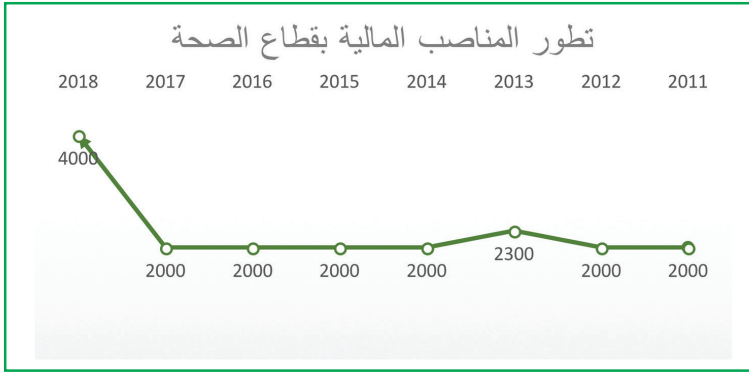
البحث العلمي

- إطلاق برنامج ابن خلدون لدعم البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية بتخصيص غلاف مالي قدره 30 مليون درهم؛
- إطلاق برنامج ملتقى العلوم والمجتمع لدعم التكوين في سلك الدكتوراه في جميع الجامعات المغربية بغلاف مالي قدره 30 مليون درهم؛
- تهيئة 6 مدن للابتكار وتجهيزها، وبداية احتضانها للكفاءات في علاقتها بالمقاولات وسوق الشغل.

إعداد مخطط الصحة في أفق 2025 والبدء في تحسين العرض الصحي

خلال سنتها الأولى، أولت الحكومة عناية خاصة لقطاع الصحة مع العمل على استكمال أورايش الإصلاح والبرامج السابقة، خصوصا منها التغطية الصحية الشاملة وتعزيز الولوج إلى الخدمات الصحية وإصلاح الصحة العامة.

- إعداد مخطط وطني للصحة في أفق 2025؛
- تعزيز الموارد البشرية بالرفع من المناصب المخصصة للقطاع بتخصيص 4000 منصب مالي لوزارة الصحة، منهم 1000 طبيب، في قانون المالية 2018؛

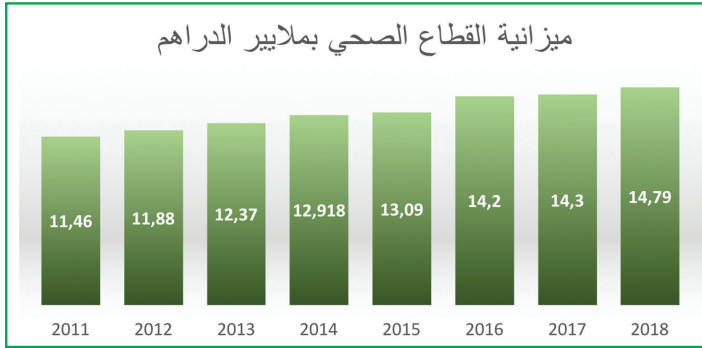


- تسوية الوضعية الإدارية والمالية لحوالي 12000 ممرض وممرضة بغلاف مالي يقدر ب 250 مليون درهم؛
- وضع شروط تفضيلية لتشجيع التعاقد مع أطباء القطاع الخاص؛
- توسيع العرض الاستشفائي في بعض الجهات، خاصة بالمناطق القروية والجبلية بافتتاح 11 مستشفى جديدا وإحداث 790 سريرا جديدا برسم سنة 2017، مع تقدم بناء المستشفى الجامعي بكل من طنجة وأكادير؛
- خفض أثمان 200 دواء خلال سنتي 2017 و 2018، منها ما يتعلق بالأمراض المزمنة؛
- 120 وحدة صحية متنقلة سنة 2017، إضافة إلى 40 وحدة صحية متنقلة تم تخصيصها في إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي، وتم وضعها رهن إشارة 160 قيادة بالدوائر الصحية القروية؛
- اقتناء 74 سيارة إسعاف سنة 2017، إضافة إلى 40 سيارة إسعاف تم تخصيصها في إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي، وتم وضعها رهن إشارة 114 قيادة بالدوائر الصحية القروية؛

- إحداث وتجهيز وافتتاح 3 مراكز جهوية بكل من الرباط، كلميم، والدار البيضاء من أجل النهوض بصحة الفئات الهشة وذوي الاحتياجات الخاصة.

مؤشرات الثقة

- 14,79 مليار درهم حجم ميزانية الصحة برسم قانون مالية 2018، أي بزيادة بنسبة 3,47%؛
- 4000 منصب شغل لقطاع الصحة برسم قانون مالية 2018، منها 1000 منصب مخصص للأطباء، وهو ما يمثل حوالي ضعف معدل المناصب المخصصة لهذا القطاع خلال العشر سنوات الأخيرة.



التنمية القروية وسد الفوارق المجالية

- الشروع في إنجاز برنامج تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية بالعالم القروي، حيث اعتمد أول برنامج سنوي له سنة 2017، ويبلغ الغلاف المالي لتنفيذ المشاريع المسجلة في إطار خطة العمل لسنة 2017، 8,31 مليار درهم موزعة حسب مصدر التمويل على النحو التالي:
- صندوق التنمية القروية: 3,46 مليار درهم (الموارد الخاصة ومساهمات القطاعات الوزارية)؛
- ميزانية المجالس الجهوية: 3,47 مليار درهم؛
- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: 909 مليون درهم؛
- المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب: 446 مليون درهم.
- تعبئة الموارد المالية المرتبطة ببرنامج عمل سنة 2018 والمقدرة بـ 6,85 مليار درهم، وتهم خمسة قطاعات حيوية: الصحة، التعليم، الطرق، الماء الشروب والكهربة القروية من ضمنها العمليات التالية:
- بناء وتهيئة حوالي 2850 كلم من الطرق والمسالك القروية والمنشآت الفنية التابعة لها بغلاف مالي قدره 2,75 مليار درهم؛
- ضمان تزويد 330 دوارا بالماء الصالح للشرب، ينتمون إلى 49 جماعة قروية تتواجد بـ 12 إقليما مستهدفا، باستثمار إجمالي يبلغ 55 مليون درهم؛

- ربط 47 دوارا تابعا لـ 12 جماعة قروية على مستوى 7 أقاليم بشبكة الكهرباء بغلاف مالي قدره 59 مليون درهم؛
- تأهيل المؤسسات التعليمية على مستوى 340 جماعة قروية تنتمي إلى 48 إقليما بغلاف مالي يبلغ 435 مليون درهم؛
- تأهيل المؤسسات الصحية على مستوى 208 جماعة قروية تابعة لـ 64 إقليما بمبلغ قدره 160 مليون درهم.

دعم التماسك الاجتماعي وحماية الفئات الهشة

يشكل دعم التماسك الاجتماعي وحماية الفئات الهشة هدفا مركزيا بالنسبة للحكومة التي تعمل جاهدة على تحسين مؤشرات، ولقد عكست ذلك الإجراءات التي اعتمدت في قانون المالية لسنة 2018.

- زيادة حوالي مليار درهم في ميزانية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي انتقلت من 2,7 مليار درهم سنة 2017 إلى 3,6 مليار درهم سنة 2018؛
- مواصلة دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من خلال برامجها الأربعة (القروي، الحضري، الأفقي، الهشاشة) من خلال إنجاز 6296 مشروعا خلال سنتي 2016 و2017 باستثمار إجمالي بلغ 6 مليار درهم، ساهمت فيه المبادرة بـ 3,5 مليار درهم؛
- ارتفاع العدد الإجمالي للمستفيدين من الراميد، إذ بلغ عدد المسجلين 11,9 مليون أواخر يناير 2018؛
- رفع عدد المستفيدات من الدعم المباشر إلى أزيد من 82000 أرملة (لفائدة 147000 يتيم)، بمنحة 350 درهم شهريا لكل يتيم؛
- إدراج الأمهات المعوزات والأمهات الكفيلات ضمن المستفيدين الجدد من صندوق التكافل العائلي، وصدر 14000 مقرر قضائي لفائدة الأمهات المطلقات؛
- تمكين أزيد من 24000 مستفيد، إلى حدود الآن، من التعويض عن فقدان الشغل؛
- الرفع من الحد الأدنى للتقاعد ليصل إلى 1500 درهم، لفائدة 74000 من متقاعدي صندوق التقاعد بدءا من فاتح يناير 2018؛
- توسيع التغطية الصحية لتشمل فئات جديدة: تم إرساء اللجنة الوزارية المعنية واعتماد عدة نصوص تطبيقية وانطلاق المشاورات القطاعية في أفق توسيع التغطية على فئتين على الأقل سنة 2018؛
- المصادقة على مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2017-2021؛

- ارتفع الدعم المالي المرصود لدعم الأشخاص في وضعية إعاقة في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي بنسبة 60% بين سنتي 2015 و 2017؛
- تخصيص غلاف مالي قدره 53 مليون درهم سنة 2017 لفائدة الأطفال المتدربين في وضعية إعاقة؛
- إعفاء العربات ذات المحرك الكهربائي لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة من رسم الاستيراد؛
- تطور ملحوظ للشراكة مع جمعيات المجتمع المدني في مجال التماسك الاجتماعي والفئات الهشة إذ ارتفع عدد الجمعيات الشريكة من 160 جمعية سنة 2016 إلى 213 سنة 2017، أي بزيادة تقارب 33%.

توفير السكن اللائق

- الاستمرار في تفعيل برنامج «مدن بدون صفيح» الذي بلغت حصيلة إنجازاته حاليا حوالي 80%، آخرها إعلان القصر الكبير وسطات مدينتين بدون صفيح سنة 2017، والعمل على معالجة ما تبقى من المدن المتعاقد بشأنها في المدى المتوسط، ويبلغ عدد الأسر المبرمجة إلى غاية 2021 أزيد من 24000 أسرة؛
- تم التعاقد بشأن 7990 بناية مهددة بالانهيار بتكلفة إجمالية تقدر ب 831 مليون درهم، خلال سنة 2017.

العناية بالشباب والرياضة

- إصلاح وترميم 117 دارا للشباب بمختلف جهات المملكة، وكذا تجهيز 80 دارا للشباب بالمعدات السمعية البصرية والمعلوماتية والرياضية والمكتبية؛
- إصلاح وترميم 4 مراكز للاستقبال بثلاث جهات؛
- استفادة 70000 مشاركة ومشارك من البرنامج الوطني لأبطال الحي خلال سنة 2017؛
- إطلاق بناء 173 مركزا رياضيا للقرب وقاعة متعددة الاختصاصات؛
- تأهيل 47 مركزا رياضيا للقرب وقاعة متعددة الاختصاصات؛
- تأهيل 40 حضانة للأطفال و 8 مراكز لحماية الطفولة.

تنشيط الحركة الثقافية وتثمين الموروث الثقافي

- تعزيز حماية التراث الثقافي عبر ترتيب وتصنيف 36 موقعا تاريخيا «تراثا وطنيا»؛
- إطلاق 5 مراكز ثقافية جديدة في إطار سياسة القرب، بكل من تارودانت وأسا، وأوطاط الحاج، وأناسي بمكناس وضاية عوا؛
- إحداث المجلس الوطني للأرشيف؛
- تنظيم أكثر من 300 تظاهرة ثقافية وفنية وطنية ودولية.

المحور الثاني:

دعم المقاوله وتحفيز التشغيل والرفع من
تنافسية الاقتصاد الوطني

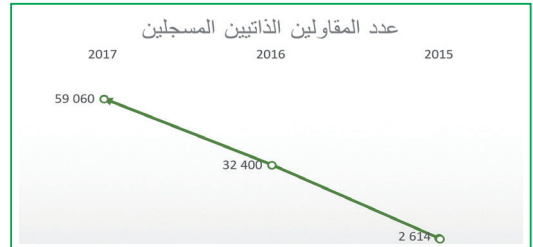
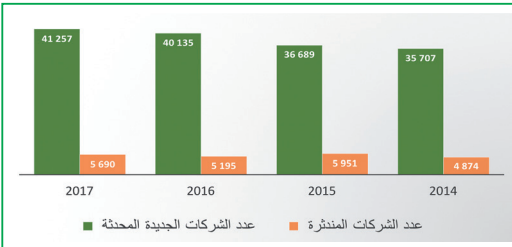
دعم المقاولات الوطنية وتقوية تنافسيتها

اعتبارا لكون المقاولات وتنمية الاستثمار محركان أساسيان للتنمية، فإن الحكومة انطلقت منذ سنتها الأولى في العمل على تسهيل حياة المقاولات، وتوفير مناخ تنافسي وجذاب للاستثمار والابتكار، ودعم وتقوية نسيج الاقتصاد الوطني، حتى يتسنى له خلق الثروة وفرص الشغل المنتج.

- اعتماد وإصدار القانون المتعلق بتعديل الكتاب الخامس لمدونة التجارة المتعلق بصعوبات المقاولات؛
- تخفيف الضغط الضريبي عبر اعتماد نظام الضريبة التصاعدية على أرباح الشركات في قانون مالية 2018؛
- تمكين مقاولات القطاع الخاص من استرجاع الضريبة على القيمة المضافة؛
- إرساء مرصد آجال الأداء من أجل الوفاء بديون المقاولات ومستحققاتها؛
- إلغاء الذعائر والغرامات عن التأخير وواجبات التحصيل بالنسبة لكل من الضرائب والجبايات بشرط أداء القيمة الأصلية ما بين فاتح يناير 2018 وفاتح يناير 2019؛
- تعزيز تدابير الدفاع التجاري من أجل حماية الصناعة الوطنية بفتح تحقيق بعد الشكاوى المقدمة من قبل مهنيين حول المنافسة غير العادلة للواردات من بعض الدول، وإعادة النظر في تدابير مكافحة الإغراق لبعض المواد.

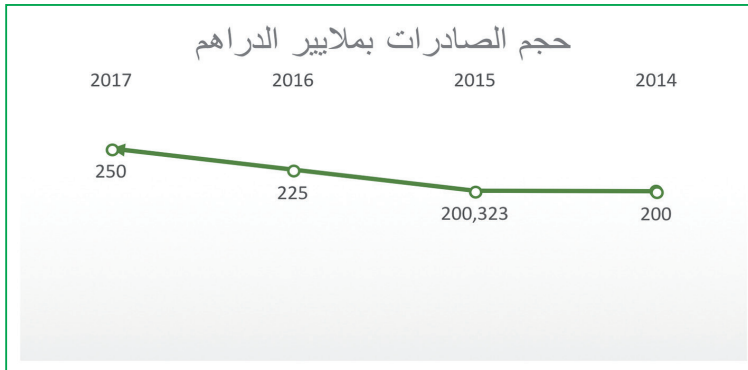
مؤشرات الثقة

- دعم المقاولات من خلال إطلاق عملية تسديد متأخرات الضريبة على القيمة المضافة، إلى حدود شهر ماي، تمت معالجة 340 ملفا بحوالي 5 مليار درهم؛
- 1,6 مليار درهم حجم القروض المقدمة للمقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا من قبل صندوق الدعم المالي للمقاولات باستفادة 100 مشروع (800 مليون درهم تكلفت بها الأبنك و 800 مليون درهم من صندوق الضمان المركزي) ؛
- ارتفاع عدد المسجلين الجدد في نظام التشغيل الذاتي من 32400 سنة 2016 إلى 59060 متم 2017؛
- 41257 مقاولات تم إنشاؤها سنة 2017، مقابل 5690 مقاولات أفلست في السنة نفسها، علما أنه تم إنشاء 40135 مقاولات سنة 2016، و 5195 مقاولات أفلست سنة 2016.



تحريك عجلة الاستثمار وتنافسية الاقتصاد

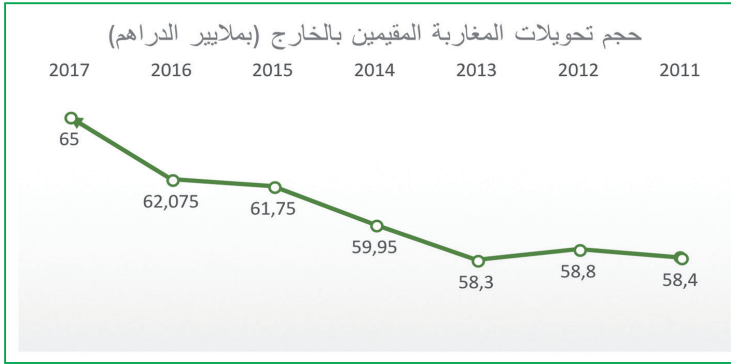
- التدبير الناجح لعملية الانتقال إلى نظام صرف مرن للدرهم، الذي عزز الثقة في الاقتصاد الوطني؛
- إعداد رؤية جديدة لإصلاح مراكز الاستثمار الجهوية وعرضها على أنظار جلالة الملك، ومن شأن هذه الرؤية تحديد أدوار ومهام المجالس الجهوية للاستثمار مستقبلا ومنحها ديناميكية جديدة أكثر فعالية في تشجيع الاستثمار؛
- المصادقة على 99 مشروع اتفاقية استثمار وملاحق اتفاقيات استثمار تبلغ قيمتها الإجمالية 99 مليار درهم، من لدن اللجنة الوطنية للاستثمارات؛
- ارتفاع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليلغ 24,4 مليار درهم سنة 2017، بزيادة 15% مقارنة بسنة 2016؛
- إقرار إعفاءات ضريبية محفزة للاستثمار الخاص في قانون مالية 2018 من بينها إلغاء حقوق التسجيل في عدة عمليات تتعلق بالاستثمار؛
- دمج الهيئات العمومية المكلفة بدعم وتشجيع الاستثمار والتصدير والترويج وإحداث الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات من أجل تحقيق مزيد من الفعالية؛
- تعبئة العقار لفائدة المشاريع الاستثمارية بما يناهز 13475 هكتارا (خارج مخطط المغرب الأخضر) لدعم المخططات القطاعية والبرامج الجهوية والاستثمار المنتج؛
- مواكبة 140 مقالة مصدرة لتعزيز وجودها بالأسواق الخارجية؛
- توسيع نطاق الامتيازات الممنوحة للمصدرين لتشمل المنشآت التي تصنع منتجات موجهة للتصدير و/أو تقدم خدمات تتعلق بالمنتجات المذكورة؛



- منح صفة مصدر لمختلف الفاعلين المتدخلين في مسلسل تصنيع المنتج الموجه للتصدير؛
- 8 أبنك تشاركية بدأت في تقديم خدماتها.

مؤشرات الثقة

- 23,7 مليار درهم حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2017، أي زيادة 12%، مقابل 21,1 مليار درهم عام 2016؛
- احتل المغرب الرتبة 3 إفريقيا في مناخ الأعمال والرتبة 69 عالميا في ترتيب ممارسة الأعمال، ما
- منح المغرب مكانة معتبرة في إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمناخ الأعمال؛
- 21,1% نسبة ارتفاع تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج ما أدى إلى الزيادة في جلب العملات الصعبة الأجنبية بارتفاع ملحوظ بداية سنة 2018؛
- 53,9% زيادة في الاستثمارات المباشرة الخارجية.

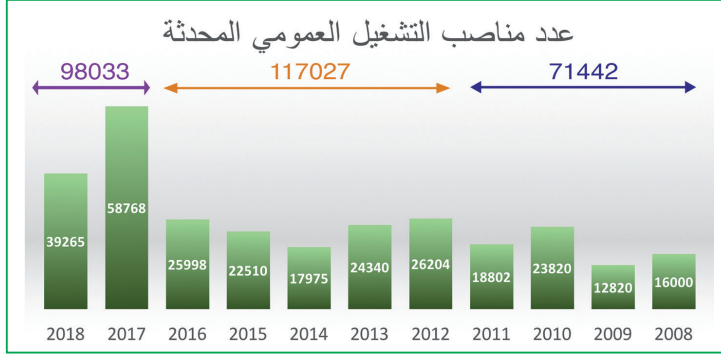


تحفيز التشغيل

باعتبار التشغيل أحد التحديات الكبرى التي تواجه الحكومة، فقد أعطت لهذا الورش، منذ الأشهر الأولى، أولوية خاصة وجعلته في صلب اشتغالها من أجل إطلاق ديناميكية وطنية جديدة للتشغيل.

- اعتماد البرنامج التنفيذي للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل «ممكن»، والتوقيع على ميثاق تفعيله، بشراكة مع القطاع الخاص ومجالس الجهات؛

- تشغيل حوالي 95000 شخص بالقطاع العام برسم قانوني المالية لسنتي 2017 و 2018، وهو ما يوازي معدل مجموع المناصب المحدثّة لولاية كاملة، أثناء الولايتين السابقتين؛



- رفع مردودية برنامج إدماج ليصل عدد المستفيدين إلى 62000 شخص؛
- اعتماد المرسومين المتعلقين بالعمالات والعمال المنزليين لتحسين ظروف عملهم؛
- رفع عدد الأجراء الذين تتحمل الدولة الالتزامات الضريبية والاجتماعية المتعلقة بهم إلى 10 أجراء عوّض 5 في النظام السابق لفائدة المقاولات والجمعيات والتعاونيات حديثة النشأة، في حدود أجر 10000 درهم؛
- الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للتعويضات المدفوعة من طرف المقاولات إلى الدكاترة الباحثين، في حدود 6000 درهم شهريا لمدة 24 شهرا؛
- إلغاء شرط التسجيل لمدة 6 أشهر في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات للاستفادة من إعفاءات التحملات الاجتماعية والضريبية في عقود التدريب.

مواصلة جهود التصنيع

- مكن مخطط التسريع الصناعي من الزيادة في المعدل السنوي للصادرات بقيمة 10% وتم تحقيق 58% من الأهداف المتوخاة للمدى المحدد في 2023؛
- إقرار إعفاء ضريبي لمدة 5 سنوات للمقاولات الصناعية الحديثة النشأة؛
- تحويل 1,46 مليار درهم لصندوق التنمية الصناعية والاستثمارات سنة 2017؛
- بلغت مبيعات التصدير 70 مليار درهم عام 2017، مقارنة بـ 40 مليار عام 2014، أي بنسبة تقدم تناهز 44,5%، ما يجعل صناعة السيارات قطاعا رائدا في التصدير؛

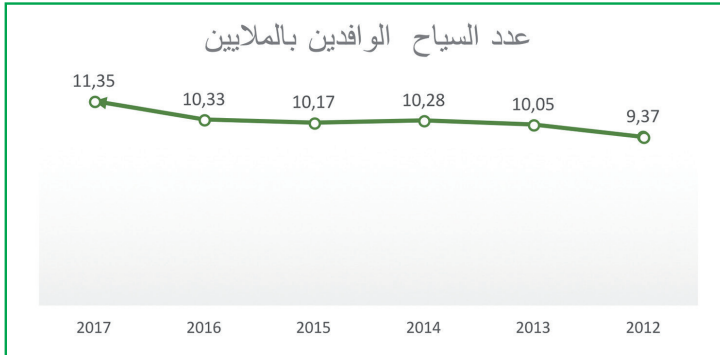
- تفعيل مبدأ التعويض الصناعي في إطار الصفقات العمومية الكبرى بافتتاح مصنع جديد لشفرات التوربينات الريحية للمجموعة الألمانية سيمنس بتاريخ 11 أكتوبر 2017 باستثمار بقيمة 1,1 مليار درهم؛
- تعبئة العقار الصناعي، في إطار مشروع «إنتاجية العقار الصناعي» بشراكة مع هيئة تحدي الألفية، بإطلاق مسلسل تعبئة الأراضي ببوزنيقة وحد السوالم وساحل الخياطة لإنجاز المناطق الصناعية التجريبية.

رفع تنافسية القطاع الفلاحي والصيد البحري

- إنهاء أشغال عصرنة شبكات السقي على مساحة 45200 هكتار؛
- إنهاء أشغال التجهيز الهيدروفلاحي الخارجي عبر توسيع الري على مساحة 5530 هكتار وانطلاق الأشغال على مساحة 35000 هكتار؛
- مواصلة إنجاز البرنامج الوطني لتنمية المراعي وتنظيم الترحال بإعداد 177520 هكتار من المحميات الرعوية و2100 هكتار لغرس الشجيرات العلفية و42 نقطة ماء و203 كلم من المسالك القروية؛
- إطلاق 84 مشروعا جديدا للدعامة الثانية للفلاحة التضامنية، لفائدة أزيد من 31000 فلاح صغير بغلاف مالي قدره 1,55 مليار درهم، على مساحة 51000 هكتار، وبرمجة 110 مشروعا باستثمار قدره 1,65 مليار درهم خلال 2018؛
- إعلان طلب عروض للشراكة مع القطاع الخاص حول الأراضي الفلاحية للأمولاك المخزنية يهم حوالي 1000 مشروع على مساحة تفوق 2000 هكتار؛
- تثمين المنتجات الفلاحية من خلال صدور القرار المشترك المتعلق بالمساعدات المالية للدولة من أجل إحداث وحدات تثمين هذه المنتجات في إطار صندوق التنمية الفلاحية؛
- شروع المصالح الخارجية لوزارة الفلاحة (الشباك الوحيد) في استقبال ومعالجة ملفات طلبات الإعانات؛
- تحسين نسيج الصيد البحري التقليدي وعصرنته بتجهيز أكثر من 60% من قوارب الصيد التقليدي بجهاز تحديد هوية القوارب باستخدام موجات الراديو؛
- يجري حاليا إطلاق أشغال محطة تحلية مياه البحر بمنطقة اشتوكة من أجل تخفيف الضغط على الموارد المائية الجوفية، بطاقة إنتاجية حالية تقدر ب 275000 متر مكعب في اليوم.

تقوية العرض السياحي

- تعزيز العرض الفندقي بتدشين 1492 سرير إضافي في كل من محطتي السعيدية ولكسوس سنة 2017؛
- تعزيز الربط الجوي لخدمة قطاع السياحة بالتوقيع على عدة اتفاقيات تهم عدة جهات، من بينها ربط الصويرة - الدار البيضاء، والحسيمة - الدار البيضاء، والحسيمة - طنجة؛
- التوقيع على عقود التأهيل والتطوير مع الكونفدرالية الوطنية للسياحة والفيدرالية الوطنية للصناعة السياحية دعماً لقدرات القطاع السياحي؛
- تعزيز الحوافز الضريبية الخاصة بقطاع السياحة بإعفاء المستثمرين من واجبات تسجيل الأراضي المقتناة بغرض تشييد مؤسسات فندقية، وذلك وفق شروط محددة؛
- منح مؤسسات التنشيط السياحي نفس الامتيازات الضريبية للمنشآت الفندقية فيما يخص الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل.



دعم الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي

واصلت الحكومة مجهوداتها لهيكله القطاع الحرفي وتشجيع التعاونيات وخلق فضاءات جديدة لفائدة الصانعات والصانع التقليديين.

- تأهيل أربعة فضاءات جديدة (3 مجمعات للصناعة التقليدية وقيسارية الكفاح)، لتحسين ظروف اشتغال الصانع التقليديين؛
- تجهيز فضاءات الإنتاج الجماعي لفائدة الصانعات (دار الصانعة بجماعة بني كرفط بالعرائش، وفضاء الصانع التقليدي بالمدينة العتيقة للدار البيضاء)؛
- مواصلة الجهود الرامية إلى هيكله القطاع الحرفي، إذ بلغ عدد المقاولات الحرفية المنظمة ما يفوق 900 وحدة؛
- تعزيز بنية النسيج الحرفي من خلال دعم فدرالية مقاولات الصناعة التقليدية كهيئة لتأطير النسيج المقاولاتي الحرفي؛
- منح 220 شارة الجودة لفائدة وحدات منتوجات الصناعة التقليدية؛
- تمكين 1200 تعاونية من مهلة سنتين للملاءمة مع مقتضيات القانون الجديد المتعلق بالتعاونيات والاستفادة من إمكاناته الجديدة.

تعزيز البنيات التحتية

الطرق

- متابعة الأشغال لاستكمال مشاريع الطرق السريعة على طول 235 كلم دون احتساب الأشغال الجارية على طول 425 كلم المتعلقة بالطريق السريع بين تنزيت والعيون؛
- إنجاز 2026 كلم من الطرق خلال سنة 2017 بميزانية تقدر ب 1,3 مليار درهم، مع بداية الأشغال لإعادة بناء 36 منشأة فنية بمبلغ 237 مليون درهم؛
- تقدم الإنجاز بنسبة 48% في توسيع الطريق الوطنية الرابطة بين العيون والداخله على طول 500 كلم.

السكك الحديدية

- تقدم نسبة أشغال بناء خط القطار الفائق السرعة بين طنجة والقنيطرة ب 96%؛
- تقدم دعم وتقوية محور الدار البيضاء - الرباط - القنيطرة بنسبة إنجاز تقدر ب 90%؛
- تقدم إنجاز أشغال التثنية الكلية للخط السككي الدار البيضاء - مراكش ب 80%؛
- تقدم تشييد وتحديث المحطات السككية بنسبة إنجاز 74%.

الموانئ

- تقدم إنجاز الميناء الجديد لآسفي بنسبة 79% ؛
- تقدم إنجاز ميناء الناظور غرب المتوسط؛
- تقدم إنجاز الشطر الثاني من ميناء طنجة المتوسط.

تنمية العرض المائي

- وضع برنامج استعجالي لمعالجة الخصاص في مياه الشرب والري في بعض المناطق؛
- إطلاق أشغال سدين كبيرين جديدين رصدت لهما استثمارات تفوق 2,8 مليار درهم، وتبلغ طاقتهما الاستيعابية حوالي 171 مليون م³، يتعلق الأمر بسد غيس بإقليم الحسيمة، وسد فاسك بإقليم كلميم؛
- تعبئة الاعتمادات المالية لاستكمال بناء 14 سدا كبيرا بما يقارب 8 ملايين درهم؛
- إطلاق أشغال 11 سدا صغيرا بتكلفة تقدر بـ 579 مليون درهما؛
- تقدم أشغال بناء محطة تحلية مياه البحر بالحسيمة.

مواصلة النموذج الطاقى المغربي وتحديث القطاع المعدني

- فاقت حصة الطاقات المتجددة نسبة 34% في القدرة الكهربائية المنشأة، أي ما يعادل 2845 ميغاواط، منها 1770 ميغاواط من مصدر كهرومائي و 895 ميغاواط من مصدر ريحي و 180 ميغاواط من مصدر شمسي.
- اعتماد مشروع الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية في أفق تقديمها إلى المجلس الوزاري للمصادقة عليها، وترتكز على اعتماد نموذج طاقي مغربي يهدف إلى تأمين الإمداد الطاقى، وتعميم الولوج إلى الطاقة بأسعار تنافسية، ثم التحكم في الطاقة، إضافة إلى الحفاظ على البيئة؛
- إحصاء الرخص المعدنية الموجودة في حالة الجمود، وإلغاء 1404 رخصة معدنية جامدة منها 1381 رخصة بحث و 23 رخصة استغلال؛

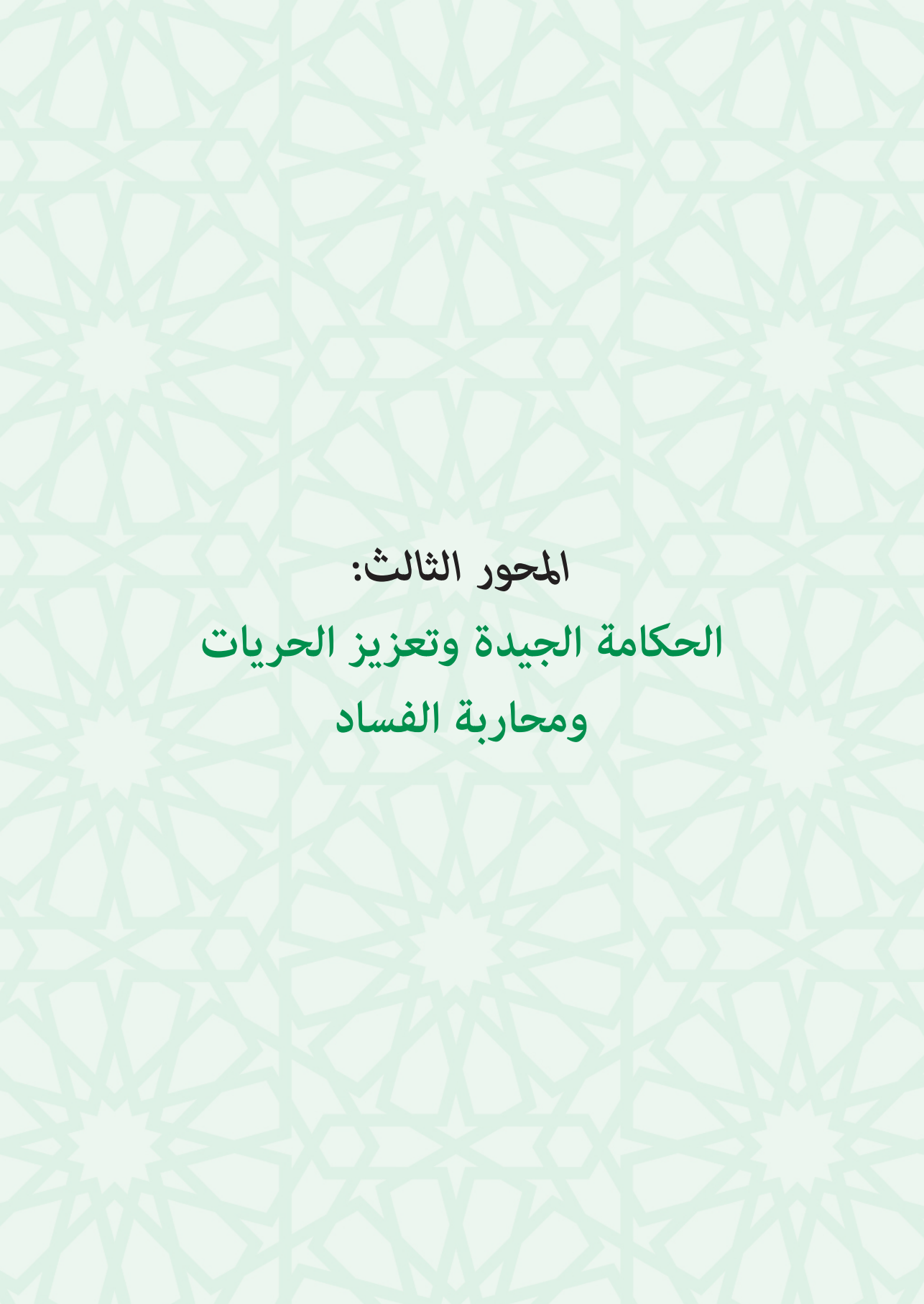
مؤشرات الثقة

- 34% زيادة في حصة الطاقات المتجددة في القدرة الكهربائية المنشأة، أي ما يعادل 2845 ميغاواط، ويعد هذا من أفضل الأرقام المحققة في إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛
- 22,1% ارتفاع في إنتاج الفوسفات سنة 2017، وهي أعلى نسبة ارتفاع شهدتها القطاع منذ 7 سنوات مقابل 2,5 % في 2016 .

- إعداد خريطة المواقع المؤهلة لاحتضان مشاريع الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة الشمسية، من لدن الخواص؛
- اعتماد الإطار التنظيمي لتطبيق قانون المقالع عبر إرساء نظام التصريح وإقرار الشفافية وإلزامية الإدارة بالجواب عن الطلبات في أقل من 20 يوما، مع حماية البيئة وتبسيط المساطر وتعزيز موارد الجماعات الترابية.

التقدم في تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

- المصادقة على الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة؛
- اعتماد مرسوم لإحداث اللجنة الاستراتيجية للتنمية المستدامة ولجنة القيادة؛
- الشروع في إعداد المخططات القطاعية للتنمية المستدامة؛
- إنهاء أشغال تأهيل 14 مطرحا عشوائيا ومتابعة أشغال 9 مطارح عشوائية وانطلاق أشغال تأهيل 4 مطارح عشوائية في كل من أقاليم الحسيمة وطنجة وسبت كزولة وجمعة سحيم؛
- 18 مركز تثمين وطمر (جرادة، ميسور، المهديّة، طانطان، أقا، بني ملال، تارجيست، آسفي، المحمدية)؛
- منظومة أم عزة لإنتاج الطاقة من خلال النفايات (حوالي 300 طن)؛
- إحداث منصة لمعالجة الملوث الخطير PCB.

The background of the page is a light green color with a repeating geometric pattern of interlocking stars and polygons, creating a complex, symmetrical design.

المحور الثالث:

الحكامة الجيدة وتعزيز الحريات ومحاربة الفساد

تعزيز حقوق الانسان

التزمت الحكومة في برنامجها باعتماد سياسة حكومية مندمجة في مجال حقوق الإنسان وفق تخطيط استراتيجي تشاركي، وتحيين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان. إذ أصبحت بلادنا تتوفر على خطة عمل وطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان وخطة وطنية للمساواة.

- اعتماد خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان في سابقة هي الأولى من نوعها لتعزيز حقوق الإنسان ببلادنا، التي تصبح الدولة التاسعة والثلاثين عالميا التي تتوفر على خطة من هذا القبيل؛
- اعتماد القانون التنظيمي المتعلق بتحديد شروط وإجراءات تطبيق الفصل 133 من الدستور (الدفع بعدم دستورية القوانين)؛
- اعتماد مشروع قانون مؤسسة الوسيط؛
- اعتماد إجراءات استعجالية لتدريس الأمازيغية في المعاهد العليا الوطنية للإدارة والقضاء والاتصال والسينما والمسرح؛
- اعتماد الخطة الوطنية للمساواة «إكرام 2» المتعلقة بالنهوض بوضعية المرأة (في مجال الصحة، عبر تقليص وفيات الأمهات والأطفال، وفي التعليم عبر ضمان تـمدرس الفتيات في العالم القروي، ودعم المقاولات الاقتصادية النسائية)؛
- تحسين المعاملة الإنسانية للسجناء، إذ سجل تراجع ملموس لنسبة الشكايات المتعلقة بسوء المعاملة من 25,13% سنة 2016 إلى 16,10% سنة 2017؛
- استكمال إلغاء نظام القفة بالمؤسسات السجنية كإجراء نوعي خفف من معاناة أسر السجناء؛
- تقليص الاكتظاظ عبر افتتاح 3 مؤسسات سجنية جديدة بكل من طنجة 2، العرجات 2، والسمارة، وكذا الاستغلال الكلي للمركب السجني بالأوداية، ما مكن من توفير طاقة استيعابية إضافية تقدر ب 5200 سرير؛
- تفعيل المرحلة الثانية لإدماج وتسوية الوضعية القانونية للمهاجرين المقيمين بصفة غير نظامية بالمغرب، بقبول إلى حدود 31 دجنبر 2017، حوالي 10940 طلب من طرف اللجان الإقليمية المختصة.

تطوير الخدمات القضائية

عبأت الحكومة إمكانات بشرية ولوجستية ومادية لإرساء استقلالية السلطة القضائية وتوسعة وعصرنة المنشأة القضائية وتطوير خدماتها.

- مواكبة إرساء استقلالية السلطة القضائية عبر توفير الإمكانيات البشرية واللوجستية والمادية اللازمة لذلك؛
- توسيع منصات الطلبات عبر الأنترنت لتسهيل الحصول على الخدمات القضائية، لتمكين المتقاضين والمرتفقين من توجيه طلباتهم إلى المحكمة عبر الأنترنت، ومعالجة الطلبات والإشعار بالمآلات، وتمكين المرتفق من تتبع مآل طلبه عبر الأنترنت في حينه justice.gov.ma؛
- الانتهاء من أشغال بناء 7 بنايات (قصر العدالة بوجدة، قصر العدالة بمراكش، توسعة محكمة الاستئناف بالدار البيضاء، المحكمة الابتدائية بتازة، المحكمة الابتدائية بتارجيست، قسم قضاء الأسرة ببركان وقسم قضاء الأسرة بالعيون)؛
- 24 مشروعاً في طور الإنجاز ويتعلق الأمر بالمعهد العالي للقضاء، وتوسعة محكمة النقض، وقصر العدالة بالرباط وآخر بفاس، 13 محكمة ابتدائية، « 5 منها تضم أقسام قضاء الأسرة »، و3 أقسام قضاء الأسرة و4 مراكز قضائية، وتتقدم هذه المشاريع وفق البرنامج الزمني المتعاقد عليه؛
- تجهيز خلايا محاربة العنف ضد النساء والأطفال، إذ وصلت نسبة التجهيز 66% من مجموع الخلايا سنة 2017 ويتوقع ارتفاعها إلى 75% سنة 2018؛
- تطوير النظام الإلكتروني الخاص بتدبير الشؤون القانونية والمنازعات، مع ضبط وتبسيط الإجراءات المتعلقة بتنفيذ الأحكام ووضع سجل لتوثيق إجراءات التنفيذ؛
- بلغ عدد الملفات المنفذة في المحاكم سنة 2017 حوالي 369000؛
- بلغت نسبة تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم الإدارية 111,04% (المنفذ من المسجل)، سنة 2017؛
- سجلت المبالغ المالية المنفذة بالمحاكم الإدارية خلال نفس السنة ارتفاعاً إلى ثلاثة ملايين و72 مليون و845000 درهماً.

تفعيل الجهوية المتقدمة

- تعبئة الإمكانيات المالية المطلوبة للجهات لتبلغ 7 مليار درهم وتخصيص ما يناهز 28 مليار درهم من موارد الضريبة على القيمة المضافة للجماعات الترابية؛
- انطلاق برنامج تواصل الحكومة مع الجهات والمنتخبين بهدف مواكبة مشاريع الجهوية المتقدمة (5 زيارات منجزة إلى حدود الآن)؛
- استكمال الترسانة القانونية والتنظيمية لتفعيل مضامين القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية؛
- مواكبة الحكومة للجهات في إعداد 10 برامج التنمية الجهوية -PDR- في إطار تفعيل العملي لورش الجهوية المتقدمة.
- إصدار مرسومي تفعيل صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات.

تسريع وتيرة البرامج المجالية

اعتمدت الحكومة مقاربة جديدة واستباقية تمكن من التنزيل الأنجع للبرامج التنموية الجهوية والمحلية وتتبع تنفيذها.

- إرساء الحكومة لمقاربة جديدة واستباقية تمكن من التنزيل الأنجع للبرامج التنموية الجهوية والمحلية، من خلال الزيارات الميدانية؛
- الحرص على تفعيل آليات تتبع البرامج التنموية الكبرى (منارة المتوسط نموذجاً)؛
- تقدم أشغال مشاريع برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية (2015-2021)، إلى حدود شهر مارس 2018، بنسبة تناهز 48 %، ويتوقع أن تصل هذه النسبة إلى حوالي 70% مع متم السنة الجارية. كما بلغت قيمة الاعتمادات الملتزم بها إلى حدود نهاية شهر مارس 2018 حوالي 21 مليار درهم؛
- تعبئة الحكومة منذ تنصيبها على تسريع وتيرة برنامج منارة المتوسط الذي عرف تطورا من حيث سرعة الإنجازات على أرض الواقع، وهو ما سيسمح باحترام الآجال التي كانت مقررة فعلا لإنجازه؛
- بلورة برنامج آني لتحقيق بعض المطالب بإقليم جرادة، في أفق رسم برامج تنموية على المدى المتوسط تسمح بمعالجة الإشكالات المثارة وتحقيق متطلبات الساكنة الاقتصادية والاجتماعية.

إرساء آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية

- إحداث اللجنة الوطنية للعرائض المقدمة للسلطات العمومية، لتلقيها وتأمين تتبعها، وانعقاد لقائها الأول يوم 17 يوليوز 2017 تحت رئاسة رئيس الحكومة؛
- إطلاق الحملة التواصلية والتحسيسية حول آليات الديمقراطية التشاركية.

دعم ومواكبة المجتمع المدني

- إنجاز وتوضيب بوابة الشراكة مع الجمعيات www.charaka-associations.ma في صيغة جديدة بهدف تسهيل الولوج إلى المعلومة ذات الصلة بمختلف إمكانيات التمويل العمومي للجمعيات، مع نشر طلبات عروض الشراكات لـ 51 قطاعا ومؤسسة عمومية لضمان الولوج العادل والشفاف وتكافؤ الفرص؛
- إصدار التقرير الأول حول تمويل الجمعيات؛
- تضمين قانون مالية 2018 تحفيز ضريبي لفائدة الجمعيات (توسيع نظام تحفيز)؛
- تنظيم الدورة الأولى لجائزة المجتمع المدني يوم 15 نونبر 2017 بمناسبة ذكرى صدور ظهير الحريات العامة.

إصلاح الإدارة وتحسين الخدمات الإدارية

لقد جعلت الحكومة من اصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة وتعزيز قيم النزاهة ورشا مهما، وأولوية من أولويات عملها، ووضعت خطة لتحقيق تحول إداري بتحسين علاقة المواطن بالإدارة، وتعزيز نجاعة الإدارة واعتماد تنظيم إداري مرن.

- إرساء منظومة وطنية لتلقي الشكايات وإحداث لأول مرة بوابة رقمية www.chikaya.ma لتأمين تتبعها ومعالجتها، (17000 شكاية في الثلاثة أشهر الأولى، 73 إدارة ومؤسسة منخرطة و61% نسبة المعالجة)؛
- تمكين المواطنين من الحصول على التصديق على مطابقة النسخ لأصولها ابتداء من يناير 2018 لدى مختلف الإدارات؛
- تعزيز القدرات البشرية بالوظيفة العمومية بتفعيل نظام التعاقد؛
- الرفع من نجاعة مساطر التوظيف بوضع إطار تنظيمي للمباريات الموحدة للتوظيف في الدرجات المنتمية للأطر المشتركة بين الإدارات والخبراء والفاعلين التقنيين؛

- إحداث عدة تطبيقات إلكترونية مثل ONCF Traffic للتعرف على جميع المعلومات الخاصة بأوقات القطارات وأثمنة التذاكر، Ma route لعرض الأحداث التي تعطل حركة المرور على الطريق، ADM Traffic للتعرف على جميع المعلومات الخاصة ب 1800 كلم للطرق السيارة، توسيع منصات الطلبات عبر الأنترنت لتسهيل الحصول على الخدمات القضائية، ...
- إعداد مشروع مرسوم خاص بإرساء إلزامية المساطر ونشرها في بوابة الخدمة العمومية.

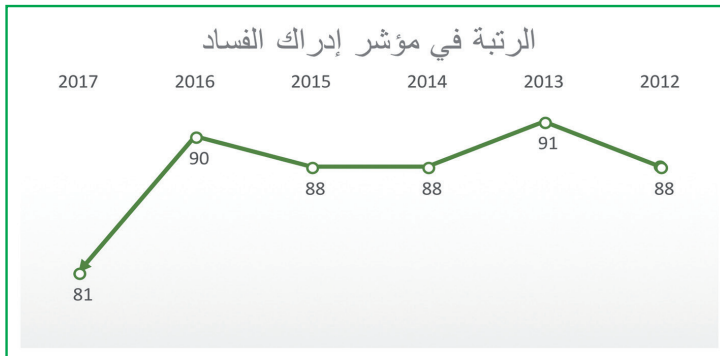
ترسيخ الحكامة ومحاربة الفساد والرشوة

تعمل الحكومة جاهدة على التقدم في تنزيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، لما لذلك من تأثير إيجابي على تحقيق التنمية ببلادنا.

- إصدار قانون الحق في الحصول على المعلومة؛
- تسريع تفعيل الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد عبر إحداث اللجنة الوطنية لتتبع تنفيذها وإنجاز 93 مشروعاً والانطلاق الفعلي لاجتماعات اللجنة؛
- إرساء اللجنة الوطنية للطلبات العمومية وتنصيب أعضائها وانطلاق اشتغالها، كآلية للحفاظ على حقوق المقاولات والمواطنين في الصفقات العمومية؛
- تفعيل مرصد آجال الأداء الذي تم إحداثه بمقتضى مرسوم؛
- اعتماد مرسوم تفعيل الدراسة القبلية لأثر وجدوى القوانين والمشاريع العمومية الكبرى.

مؤشرات الثقة

- تقدم المغرب ب 9 مراتب في التصنيف الدولي لمؤشر إدراك الفساد لعام 2017 مقارنة بالسنة الماضية (من 89 سنة 2016 إلى 80 سنة 2017)، وهو إنجاز يحق الافتخار به.





بعض أولويات السنة الثانية من العمل الحكومي

تعزيز حقوق الإنسان وتوطيد الديمقراطية التشاركية

- البدء في تنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الإنسان؛
- تعزيز مسار الديمقراطية التشاركية.

إصلاح الإدارة وتحقيق الحكامة الجيدة

- تعزيز تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد؛
- مواصلة تنفيذ برنامج إصلاح الإدارة؛
- تسريع تنفيذ الجهوية المتقدمة وإرساء منظومة التعاقد مع الجهات؛
- اعتماد ميثاق اللاتمركز الإداري؛
- توسيع اعتماد الإدارة الرقمية.

تعزيز كرامة المواطن عبر التعليم والصحة والتشغيل

- اعتماد وتفعيل القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي عبر إبرام عقود برامج تشمل جميع جوانب الإصلاح (الجودة، الموارد البشرية، البنية التحتية)؛
- محاربة البطالة عبر تنزيل المخطط الوطني للتشغيل لاسيما على المستوى الجهوي؛
- تفعيل المخطط الوطني للصحة 2025 واعتماد ميثاق وطني للخدمات الصحية؛
- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب؛
- إعداد مخطط وطني للثقافة.

تقوية الحماية الاجتماعية وتقليص الفوارق

- متابعة إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية وتوسيع المستفيدين من برامجها؛
- تفعيل الإجراءات المقترحة في إطار الحوار الاجتماعي القاضية برفع القدرة الشرائية؛
- الشروع في تعميم التغطية الصحية للمهن الحرة والأجراء المستقلين؛
- إطلاق التشاور والإعداد للإصلاح الشمولي لمنظومة التقاعد؛
- إعداد وتنفيذ البرنامج السنوي الثاني للحد من الفوارق المجالية.

دعم الاستثمار وتقوية الاقتصاد الوطني

- إطلاق ورش إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار؛
- اعتماد الميثاق الجديد للاستثمار؛
- مواصلة التنزيل الجهوي لمخطط التسريع الصناعي؛
- مواكبة الاستراتيجيات التنموية الكبرى: الفلاحة، الصيد البحري، الماء، الطاقات المتجددة، السياحة، الصناعة التقليدية، البيئة والتنمية المستدامة، البنيات التحتية واللوجستيك؛
- العمل من أجل الحفاظ على التوازنات المكرو-اقتصادية (العجز، التضخم).

†.Λ.ς+†.⊙XXΛ.† ξΗ.ΠΙ Λ ξ⊙RξOI ξC⊙⊙.M ξ⊙CΛI
⊙:†+H.† Π.ΛΛ:⊙†:IC:⊙ξ Λ†Xξ†.ΛC⊙.††

1. $\vdash \neg(\neg A \vee \neg B) \rightarrow A \wedge B$

- ✓ 0.01+5 1: *X X X 0 1 + 4. 0 0 5 5 5 1 1: 0 X X A 1: 1 X 0. 0 1: 0 H C A.
- ✓ 0.0 C: + + X 1: 4. 0. 0 1 + 8: 0 5 1 5 X 1 2025 A 0: 0 1+5 1: 0 4: A: 1: 0 C 1 5 A. A: 0. I.
- ✓ 0.0 I. H 1 + X 0: C C. I 1 5 C H. E A: K O. > 1 5 0 0 E 5+ 1 5 I. C: 1 1.
- ✓ 0. K O. > 1 5 0 0 E 5+ 1 5 H O K. 1 1 A + X C 5: 1: C. E. H. H. O. I.

2. .⊙.⋈ | +⊕⊙ | +×× | ∧ ⊔.ℝ.⊂ | :⊙⊔:⊙× ∧ :⊙.++:× |
:⊂⋈×⋈⊔⊙ .∧⊂⊙. | ♣ ⊔.⊂:⊙ :

- ✓ ◦ $\wedge$ Ξ Ξ : | $\leq$ C $\leq$. ◦ | | + $\wedge$ C ◦. $\leq$ C Z Z : ◦ |.
- ✓ ◦. ◦ | . | | + C ◦ ◦ | + $\leq$ $\leq$ | | $\sqcup$. C : ◦ $\wedge$ % Ξ Ξ . ◦ $\wedge$ C ◦. |.
- ✓ ◦. ◦ ◦ Z Θ | : Ξ $\leq$ Ξ Ξ .
- ✓ ◦ R. C | : ◦ $\sqcup$: ◦ $\leq$.

3. $\circ \odot \square . \wedge \mid \xi \odot \times \times \wedge \mid \xi \sqsubset \nabla \bigcirc . \parallel \wedge : \odot \wedge : \odot \mid \odot \mid :$

- ✓ $\circ \odot \wedge \circ \odot \mid \leq \mathbb{J} \circ \mathbb{H} \cdot \mid \mid \mathbb{H} \times \cdot \mid$.
- ✓ $\circ \odot \times \wedge \mid + \sqsubset \odot \odot \times \odot + , \wedge \circ \sqsubset \cdot \mathbb{M} \cdot \circ \times \mathbb{H} \odot \circ \wedge \circ \odot \times \mathbb{H} \odot \circ \cdot$.
- ✓ $\cdot \mathbb{M} \cdot > \mathbb{Y} \circ \odot \sqsubset \mathbb{M} \mid + \sqsubset \sqsubset \cdot \mathbb{E} + \cdot \sqsubset \sqsubset \cdot \mathbb{M} \cdot > +$.
- ✓ $\circ \odot \ominus \circ \mathbb{Y} \mathbb{M} \cdot \mid \circ \odot \mathbb{K} \leq \circ \circ \mid \ominus \leq \mathbb{E} \wedge \circ \odot \cdot \mathbb{M} \mid \circ \sqsubset \odot \cdot \times \cdot \circ \mid + \odot \odot + \leq \leq \mid$
 $+ \leq \sqsubset \cdot + \cdot \leq \leq \mid$.

المملكة المغربية

ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ



رئيس الحكومة

ⴰⴳⴷⴰⵢ ⵏ ⵓⵎⵓⵔ

ⴰⴳⴷⴰⵢ ⵏ ⵓⵎⵓⵔ ⴰⴳⴷⴰⵢ ⵏ ⵓⵎⵓⵔ

ⴰⴳⴷⴰⵢ ⵏ ⵓⵎⵓⵔ 2017- ⴰⴳⴷⴰⵢ ⵏ ⵓⵎⵓⵔ 2018